وقال مجوم انها لا يصح ان تستلزمها اضافة الشيء الى نفسه لان الوجه هو الحسن وقد
فهم انها تصح ومنعوا استلزامها اضافة الشيء الى نفسه لكون الحسن اعم من الوجه
والبواقي ما كان فيه ضمير واحد احسن اي والبواقي من الثماني عشر بعد اسقاط
مسئلتين منها اولئك اقسام ثلث احدها احسن وهو ما كان فيه ضمير واحد
يتحقق به الحاج اليه من غير زيادة ومسايلة حسن وجهه برفع وجهه وحسن
الوجه باله اضافة وحسن الوجه بتنوين حسن ونصب الوجه وحسن وجها او
والحسن وجهه برفع وجهه والحسن الوجه بالجر والنصب والحسن وجها وحسن وجه
باله اضافة وثانيها حسن وليس باحسن وهو ما كان فيه ضمير ان اما حسنية فلوجود
المحتاج اليه واما عدم احسنيته فلوجود الزايد على المحتاج اليه ومسايلة حسن
بنصب الوجه وحسن والحسن وجهه بنصب الوجه وحسن وثالثها قبيح وهو ما لا
ضمير فيه لعدم المحتاج اليه وهو الضمير ومسايلة الحسن الوجه برفع الوجه وحسن
الوجه برفع الوجه وحسن وجهه برفع الوجه والحسن وجهه برفع وجهه ومتى رفعت
بها فلا ضمير فيها اشارة الى ضابطة تعرف بها ما فيه ضمير واحد وما فيه ضمير ان وما
ليس فيه ضمير وتقريرها ان الضمير المذكور في الوجه مذكر بالحس لكونه بارزا
واذا عرفت ذلك فنقول متى رفعت بالصفة ما بعدها فلا ضمير فيها لامتناع
وجود فاعلين لعامل واحد وحينئذ يكون الصفة كالفعل في انها ان تثنى وتجمع وتذكر
وتانيثها باعتبار فاعلها الظاهر وان لم يرتفع بالصفة ما بعدها كان فيها

ضمير الموصوف سواء نصبت ما بعدها او جر بإضافة احتياج الصفة الى الفاعل فلذا
فتوحد وتثنى وتجمع اي اذا اتفق وجود الضمير فيها اذا كان ما بعد الصفة منصوبا
او مجرورا لا توحد الصفة وتثنى وتجمع حسب الضمائر المستكنة فيها الراجعة الى
موصوفها تقول مررت برجل حسن الوجه ومررت برجلين حسني الوجهين ورجال
حسني الوجوه لوجوب مطابقة الضمير العايد الى المظهر واذا عرفت انه اذا كان ما بعد الصفة
مرفوعا لم يكن فيها ضمير وانه اذا كان منصوبا او مجرورا كان فيها ضمير فنقول اذا كان ما
بعدها مرفوعا فاما ان يكون فيما بعدها اي في الوجه مثالنا ضمير او لا يكون فان
كان كان فيها ضمير واحد وان لم يكن لم يكن فيها ضمير وان كان ما بعدها منصوبا او
مجرورا فلا يخلو من ان يكون فيما بعدها ضمير او لا يكون فان كان الاول كان فيها ضميران وان
كان الثاني كان فيها ضمير واحد وانما الفاعل والمفعول غير المتعدين مثل الصفة
المشبهة فيما ذكرنا اي اسم الفاعل الغير المتعدي واسم المفعول الغير المتعدي الى مفعول ثان
مثل الصفة المشبهة في جواز المسايل الست العشرة المذكورة في الصفة المشبهة
لان جواز هذه المسايل في الصفة المشبهة انما هو لشبهها بالفاعل والمفعول
في جواز ها فيها بالطريق الاولى تقول زيد قايم الاب وضارب الاب برفع الاب وتنصيب
وجر وهكذا الى آخر المسايل وانما قيدنا بنسبي الفاعل والمفعول بغير المتعدين
لانهما لو كانا متعديين لم تجز فيهما هذه المسايل للالتباس الا ترى انهما لو كانا متعديين
وجوزنا تلك المسايل وقلنا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه مثلا لم يعلم ان اباه في المثال

Copyright © King Saud University